نشرة
المجموعة

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميناڤاتف) - العدد (١)، يونيو / حزيران ٢٠١٠

فعاليات قادمة
(يوليو / تموز- ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠)

١٩-٢٤سبتمبر/ أيلول

ورشة العمل الرابعة لتدريب المقيمين، دولة الإمارات العربية المتحدة.

نوفمبر/ تشرين الثاني

ندوة جهات الإدعاء وأجهزة القضاء، مملكة البحرين.

٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني- ٢ ديسمبر/كانون الأول

الاجتماع العام الثاني عشر للمجموعة.

نوفمبر / تشرين الثاني

الاجتماع الوزاري (رفيع المستوى) الثاني لدول المجموعة.

نوفمبر/تشرين الثاني

اللقاء الثاني لمنتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة على هامش الاجتماع العام الثاني عشر.

١٤-١٦ ديسمبر/كانون الأول

مؤتمر إقليمي حول النقل المادي للأموال عبر الحدود: التحديات والاكتشاف والمكافحة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ورشة الأطر الرقابية وأساليب التفتيش الميداني

بالتعاون مع البنك الدولي وبهدف التوعية بالمنهج القائم على المخاطر والأطر الرقابية الفعالة، والتعرف على الأساليب الفنية للتفتيش الميداني والحث على أهمية التعاون الوطني والدولي في تنفيذ رقابة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا «ميناڤاتف» ورشة عمل إقليمية لتدريب موظفي سلطات الرقابة على المصارف بشأن رقابة الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. شارك في الورشة التي عقدت في الفترة ٦-٧ مايو/ آيار ٢٠١٠ بالجمهورية التونسية، جميع الدول الأعضاء بالمجموعة. وقد تضمنت الورشة تقديم تمارين تحت عنوان «تطوير استراتيجيات رقابية»، وتقديم استشارة حول كيفية التنفيذ.

الأخوات والإخوة الكرام،

تحيي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «ميناڤاتف» خلال هذا العام الذكرى السادسة لإنشاءها وهو عام نال تونس خلاله شرف الرئاسة بعد أن تداولت عليها في الخماسية التي مضت كل من لبنان ومصر والأردن والإمارات والبحرين، بذلوا طوالها قصارى الجهد لتحقيق أهدافها وإنجاز المهام المنوطة بعهدتها بأمانة واقتدار، مما مكن المجموعة من تحقيق نتائج جدّ إيجابية ومن التموقع بنجاح في محيطها الدولي رغم وعينا العميق والصادق بأنّ الطريق لا يزال طويلا وصعبا في ظل التحديات الجديدة التي تواجه المجموعة الدولية بشكل عام ودولنا بشكل خاص على درب تطوير وتفعيل نظم المكافحة.

وقد سعت الرئاسة التونسية خلال العام الجاري إلى وضع لبنات جديدة في صرح «ميناڤاتف» لعل من أبرزها النتائج المتميّزة التي انتهى إليها الاجتماع العام المشترك الأول بين المجموعة ومجموعة العمل المالي «فاتف» والذي استضافته مشكورة دولة الإمارات العربية المتحدة، وانطلاق مبادرة منتدى وحدات المعلومات المالية، والترتيب لعقد الاجتماع الوزاري الثاني للمجموعة فضلا عن الخطة الاستراتيجية للرئاسة التونسية التي اعتمدها الاجتماع العام الموقّر للمجموعة.

ومن بين الإضافات الجديدة لعام ٢٠١٠، إصدار نشرة صحفية نصف سنوية عن المجموعة يغطي عددها الأول الذي بين أيديكم اليوم الفترة يناير/ كانون الثاني- يونيو/حزيران ٢٠١٠ ونأمل من خلالها الإسهام في تواصل أفضل بيننا وإلقاء الضوء على أهم المجريات والمستجدات التي تخصّ المجموعة.

ولا يسعني بالمناسبة إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للقائمين على هذا العمل وكل من شارك فيه، وفائق عبارات الود والتقدير إلى كافة الرؤساء السابقين، والدول الأعضاء والمراقبين، والعاملين بالسكرتارية التنفيذية للمجموعة وفي مقدمتهم السيد عادل بن حمد القليش، على ما بذلوه من جهد طوال الأعوام الماضية والسنة الحالية وأسأل الله لهم ولنا دوام التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سمير ابراهيمي

رئيس «المجموعة»

ميناڤاتف تعتمد قرارات وتوصيات هامة في اجتماعها الحادي عشر

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «ميناڤاتف» اجتماعها العام الحادي عشر خلال الفترة ٣-٥ مايو/آيار ٢٠١٠ بالجمهورية التونسية، برئاسة سعادة رئيس المجموعة السيد سمير ابراهيمي، المدير العام للمصالح القانونية والتنظيم والتدقيق، الكاتب العام للجنة التونسية للتحاليل المالية بالبنك المركزي التونسي.

اعتمد الاجتماع عدداً من التوصيات أهمها اعتماد التقرير السنوي الخامس لعام ٢٠٠٩ والموازنة التقديرية لعام ٢٠١١. كذلك تم التأكيد على عقد الاجتماع الوزاري الثاني في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، واستعراض أهداف الجولة الثانية لعملية التقييم المشترك، بالإضافة الى اعتماد تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية، وعدد من تقارير المتابعة لكل من دولة قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، الجمهورية العربية السورية، والمملكة المغربية.

كما تمت الموافقة على انضمام صندوق النقد العربي كعضو مراقب بالمجموعة، وتم اقرار عقد عدد من الفعاليات خلال العام ٢٠١٠ من بينها الورشة الرابعة لتدريب وتأهيل المقيّمين خلال شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠، وتنظيم ندوة جهات الإدعاء وأجهزة القضاء في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، ومؤتمر النقل المادي للأموال عبر الحدود في الفترة ١٤-١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميناڤاتف)
البريد الالكتروني: info@menafatf.org الموقع الالكتروني: www.menafatf.org ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة - مملكة البحرين
MENAFATF
ميناڤاتف
GAFIMOAN

يشرفني، أن التقي بكم عبر قناة جديدة لتواصلكم المستمر مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهذه هي باكورة أعداد النشرة الصحفية النصف سنوية التي بدأت المجموعة إصدارها في يونيو/ حزيران ٢٠١٠.

سنحاول عبر الأعداد المتوالية لهذه النشرة أن نلقي الضوء على كل ما هو جديد تحت مظلة المجموعة، وأخبارها، وأهم وآخر انجازاتها. وسنسعى لتغطية كافة جوانب العمل والأحداث والفعاليات التي حدثت خلال الفترة التي تغطيها النشرة.

ويغطي العدد الأول الذي بين أيديكم اليوم الفترة يناير/ كانون الثاني – يونيو/حزيران ٢٠١٠م وما شهدته من فعاليات وإنجازات، كإتمام تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية، ومناقشة تقرير التطبيقات عن «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، واستعراض نتائج ورشة عمل التطبيقات التي عقدتها مجموعة خبراء التطبيقات في دولة قطر، وانطلاق مبادرة «منتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي تم تفعيلها وعقد المنتدى بالفعل أول لقاءاته على هامش الاجتماع العام الحادي عشر للمجموعة الذي عقد في مدينة ياسمين الحمامات بالجمهورية التونسية خلال شهر مايو/ آيار٢٠١٠، وغيرها من الموضوعات.

ونتمنى أن تمثل النشرة الصحفية هذه نقلة نوعية في سبل التواصل مع المجموعة والتعريف بها، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم بجد وإخلاص في إخراج هذه النشرة وفي مساعدة المجموعة نحو العمل على تحقيق أهدافها المنشودة لا سيما سعادة / سمير إبراهيمي، ممثل الجمهورية التونسية، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٠م، والشكر موصول لجميع الرؤساء السابقين، ولكافة الدول الأعضاء والمراقبين، والعاملين بسكرتارية المجموعة.

عادل بن حمد القليش

السكرتير التنفيذي للمجموعة

ورشة إعداد الدول للتقييم المشترك بالعاصمة اللبنانية

بهدف اعداد الدول التي ستخضع للتقييم المشترك خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» ورشة عمل مشتركة مع صندوق النقد الدولي في الفترة ٢٢-٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٠ بالعاصمة اللبنانية بيروت. شارك في الورشة عدد من المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل من عمان، الكويت، السودان، وليبيا.

وقد اطلع المشاركون على إجراءات التقييم المشترك بما يشمل الفترات الزمنية والإجراءات والمسائل العملية واللوجستية، كما تمكنوا من فهم الدور المركزي المنوط بالمنسق لضمان فعالية إجراءات التقييم. كما تم تعريف المشاركين بمتطلبات تقديم استبيانات تقييم مشترك ذات جودة عالية، تعكس الإدراك بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدولية، وذلك لتسهيل وضمان عملية تقييم مثمرة ومفيدة للسلطات والمقيّمين. تم خلال الورشة استعراض مسودة خطة عملية التقييم المشترك، وتحديد المشاركين الرئيسيين من القطاعين العام والخاص، ووضع مسودة جدول الزيارة الميدانية.

منتدى وحدات المعلومات المالية بتونس

على هامش الاجتماع العام الحادي عشر للمجموعة، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» اللقاء الأول لمنتدى وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء وذلك في الأول من مايو/ آيار ٢٠١٠. هدف المنتدى إلى إرساء قنوات الاتصال بين وحدات المعلومات المالية والى تحقيق تواصل وتعاون إقليمي مستمر وبنّاء لدعم تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول الأعضاء ومساعدتها على القيام بدورها بفعالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاجتماع الثالث عشر لفريق التقييم المشترك بسوريا

نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» الاجتماع الثالث عشر لفريق عمل التقييم المشترك بالجمهورية العربية السورية في الفترة ١١-١٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٠. ناقش الاجتماع تطورات الدراسة التي تقوم بها المجموعة لعملية المتابعة لدى المجموعات الاقليمية النظيرة، كما استعرض ورقة اجراءات التقييم المشترك المعدلة. كذلك ناقش الاجتماع توسيع نطاق عمل فريق التقييم المشترك ومتابعة التطورات الإقليمية والدولية في مجال التقييم المشترك والتعاون الدولي واقتراح ما يلزم بشأنها.

ميناfاتف تشارك في اجتماعات فاتف بأمستردام

بإعتبارها عضواً مشاركاً بمجموعة العمل المالي «فاتف»، شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «ميناfاتف» في الاجتماع العام الثالث عشر الذي نظمته مجموعة العمل المالي في العاصمة الهولندية امستردام في الفترة ٢١-٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٠.

جاءت مشاركة «ميناfاتف» في الاجتماع بوفد ضم إلى جانب سكرتارية المجموعة، ممثلي خمس دول هي الأردن والسودان وسوريا وليبيا والمغرب.

يأتي تنظيم الاجتماع، الذي ناقش سبل تعزيز شبكة المجموعة عالميا، احتفالا بمرور الذكرى العشرين لإطلاق توصيات مجموعة العمل المالي «فاتف» لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قررت مجموعة العمل المالي «فاتف»، خلال الاجتماع، منح صفة العضو المشارك بالمجموعة للمجموعة الأوروأسيوية، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال ومجموعة شرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال، كذلك منحت المجموعة عضويتها للهند.

خلال الاجتماع نفسه، رحبت مجموعة العمل المالي، بالتعهدات الكتابية عالية المستوى التي قدمتها حكومات كل من انغولا والايكوادور واثيوبيا وباكستان وتركمانستان مبدية من خلالها استعدادها لتنفيذ خطط للتعامل مع بعض الثغرات التي تسمح بحصول حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبناءا على هذه التعهدات وعلى إنجازات الدول المتعهدة، تم نقل هذه الدول من البيان العام المؤرخ في ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٠ إلى التقرير العام حول "تطوير الإلتزام العالمي لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عمليات مستمرة" والمؤرخ في ٢٥ يونيو /حزيران ٢٠١٠.

كذلك تم خلال الاجتماع اعتماد تقريري التقييم المشترك لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل من المملكة العربية السعودية والهند والبرازيل، وإعتماد تقرير تقييم المخاطر العالمي.

وضمن مساعيها الدائمة للتعرف على الثغرات التي تسمح بحدوث الانتهاكات في النظام المالي العالمي، صدر عن الاجتماع تقريرين هامين حول المخاطر التي تهدد النظام المالي العالمي، كما تم نشر دراسة مفصلة لمخاطر غسل الأموال الناتجة من مقدمي خدمات صرف العملات وتحويل الأموال، بالإضافة إلى إصدار بيان حول الاعضاء من الضرائب وبرامج إعادة الأصول.

ورشة مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالدوحة

بهدف التعرف على مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الارهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استضافت العاصمة القطرية، الدوحة، ورشة عمل مشروع التطبيقات حول «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وتعتبر الورشة التي نظمتها المجموعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، على مدى يومي ١٠ و ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، الأولى من نوعها على مستوى المنطقة.

وقد اقيمت بحضور عدد من المختصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة.

خلال الورشة تم الاستشهاد ببعض الحالات العملية واستعراض خبرات عدد من المشاركين بشأن مشروع التطبيقات المعني.

مشاركات المجموعة

- اجتماع فريق المراجعة الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي، ٥-٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، البحرين.
- اجتماع فريق مراجعة التعاون الدولي، ٢١-٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، باريس.
- اجتماع فريق عمل التقييم وتنفيذ التوصيات المنبثق عن مجموعة العمل المالي «فاتف» ممثلة بلبنان، ٢٩-٣١ مارس/ آذار ٢٠١٠، ستراسبوغ.
- اجتماع فريق المراجعة لأفريقيا والشرق الأوسط التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي، ١٢-١٣ مايو/ آيار ٢٠١٠، البحرين.
- الحلقة العلمية حول غسل الأموال وتمويل الارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٩ مايو/ آيار ٢٠١٠، الرياض.
- الاجتماع العام الثامن عشر لمجموعة ايجمونت، ٢٨ يونيو/ حزيران-١ يوليو/ تموز ٢٠١٠، كولومبيا.

«مينافاتف» تعقد اجتماعها المشترك الأول مع «فاتف» بأبوظبي

وافق الاجتماع العام المشترك الأول الذي عقد بين مجموعة العمل المالي «فاتف» ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٥-١٩ فبراير/ شباط ٢٠١٠ على نشر الورقة التي أعدتها سكرتارية المينافاتف عن مبادرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المجموعة.

تأتي أهمية الورقة لكونها تستعرض الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في مجال المكافحة، كما تبين تطور نظم المكافحة بهذه الدول، عدا عن توضيحها لتطورات العمل بالمجموعة فيما يتعلق بالتقييم المشترك أو بتقديم المساعدات الفنية والتدريب والتطبيقات.

ضم الإجتماع جميع الدول الأعضاء بالمجموعتين، وقد عقد بهدف تعزيز القدرة على زيادة الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على تعزيز مواجهة مختلف التحديات وذلك ببذل مزيد من الجهود الدولية والتنسيق بين الدول الأعضاء ووحدات المعلومات المالية بها.

تم خلال الإجتماع القاء الضوء على المبادرات التي اتخذتها المجموعة والدول التابعة لها، واستعراض التحديات التي تواجه دول المنطقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن بينها «التوصية الخاصة التاسعة: الانتقال المادي للأموال عبر الحدود».

ومن أهم القرارات التي خلص إليها الاجتماع اعتماد مجموعة العمل المالي خطوات جديدة مهمة لحماية النظام المالي العالمي من سوء الاستغلال بتقديم وثيقتي «البيان العام لمجموعة العمل المالي» و«الالتزام العالمي بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب: إجراءات مستمرة».

كذلك تم خلال الاجتماع اعتماد تقريري تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ألمانيا ولوكسمبورغ، وعلى الرغم من امتلاك تلك الدول أنظمة لا تتماشى بشكل كامل مع توصيات مجموعة العمل المالي، إلاّ أنها أثبتتا التزامهما بتعزيز أنظمتهما الوطنية لمنع وكشف وقمع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

خلال الاجتماع نفسه، قررت مجموعة العمل المالي، نشر تقرير مفصّل حول مواطن الضعف المعرّضة لغسل الأموال في المناطق التجارية الحرة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات حول المصادرة وكشف ومنع النقل عبر الحدود غير المشروع للأموال وللأدوات القابلة للتداول لحاملها.

تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية

بحكم عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجموعة العمل المالي فقد تم التقييم المشترك لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق في المملكة العربية السعودية بالاشتراك بين المجموعة ومجموعة العمل المالي.

وقد أجرى التقييم فريق مؤلف من أعضاء من سكرتارية المجموعتين وخبراء من بعض الدول الأعضاء بهما في مجال القانون، وإنفاذ القانون، والمسائل المالية، باستخدام منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤ كما عُدلت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨. واستند التقييم إلى القوانين واللوائح والمواد الأخرى التي وفرتها المملكة العربية السعودية والمعلومات والتي حصل عليها فريق التقييم أثناء زيارته الميدانية في الفترة ١-١١ مارس/ آذار ٢٠٠٩ وما بعدها. وقد التقى فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية بمسئولين وممثلين عن جميع الهيئات الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وقد قام الفريق بمراجعة الإطار المؤسسي والقوانين واللوائح والإرشادات والمتطلبات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك الأنظمة الأخرى المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وكذلك فحص قدرة وتطبيق وفعالية جميع هذه الأنظمة.

ويقدم تقرير التقييم ملخصًا للجهود والتدابير الكبيرة المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية أثناء الزيارة الميدانية أو بعدها مباشرة، كما يحتوي على وصف وتحليل لتلك الجهود والتدابير، ويحدد مستويات التزام المملكة العربية السعودية بالتوصيات الأربعين والتسع الخاصة الصادرة عن مجموعة العمل المالي كما يقدم توصيات عن كيفية تعزيز أوجه معينة في النظام. وتم اعتماد التقرير في الاجتماع العام الحادي عشر للمجموعة (تونس، مايو/آيار ٢٠١٠)، وأيضاً في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عقد في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٠.

مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أتمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف» دراسة عن «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، اعتماداً على عدة مصادر من أهمها ٧٩ حالة عملية جُمعت من ١٢ دولة، والقوائم الوطنية لمؤشرات الاشتباه من بعض الدول، وورشة عمل التطبيقات. حيث تم التعرف على الأدوات المستخدمة في هذه الحالات، والجهات المستغلة، واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم تطوير قائمة بمؤشرات الاشتباه.

وتمت صياغة تقرير عن هذه الدراسة تتضمن عدة توصيات من أهمها تكثيف الرقابة على العمليات التي تتم عن طريق أشخاص آخرين سواء بموجب توكيلات أو تفويضات أو غيرها والتعرف على المستفيد الحقيقي من هذه العمليات، ومواصلة دعم الجهود للاستمرار في تعزيز فعالية وتطوير نظم المكافحة بشكل أفضل، والاهتمام بدرجة أعلى بالبرامج التدريبية، وإيلاء عناية أكبر بالعمليات النقدية ذات المخاطر المرتفعة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على اتخاذ خطوات وإجراءات تهدف إلى تقليل التعامل بالنقد ، والعمل على تطوير قائمة بمؤشرات الاشتباه لاكتشاف العمليات التي يشتبه في انطوائها على تمويل الإرهاب، وتوجيه وحدات المعلومات المالية لايلاء اهتمام أكبر بعملية تصنيف الحالات لديها ودراسة الحالات ذات الأنماط المشتركة منها في إطار عمل التطبيقات، وإمكانية اقتراح أن يكون مشروع التطبيقات القادم مركزاً على غسل متحصلات أهم الجرائم الأصلية بناء على نتائج هذا المشروع. وعُرض التقرير على الاجتماع العام الحادي عشر للمجموعة (تونس، مايو /أيار٢٠١٠).

© جميع الحقوق محفوظة لمينافاتف